

## لبنان والانتخابات والتغيير

تكاد تتحول الانتخابات النيابية التي ستجري في لبنان في ١٥ أيار / مايو ٢٠٢٢ الى ما يشبه حرب داحس وغبراء لبنانية واقليمية ودولية.

ففي ظل سيطرة أكثرية نيابية لفريق ٨ آذار / مارس على البرلمان منذ ما قبل اربع سنوات فإن فريق ١٤ آذار / مارس يحاول ان ينتزع هذه الاكثرية لاعتقاده انه يمكنه من تغيير ما هو مكتوب في تاريخ لبنان.

لكن الحقيقة هي خلاف ذلك. فلبنان هو بلد التسويات والاحتكارات. وفي نهاية عهد الرئيس الراحل كميل شمعون في العام ١٩٥٨ وبعد الاضطرابات التي حدثت وسميت " ثورة " ارتفع شعار " لا غالب ولا مغلوب ". بمعنى ان احدا من الأطراف اللبنانيين لا يمكنه الادعاء بالنصر على طرف لبناني آخر. وهكذا طمرت الدماء التي سالت كرمى لطبقة سياسية لم تختلف الا على المكاسب لا على حقوق المواطن اللبناني.

وعندما بدأت حرب العام ١٩٧٥ بين اللبنانيين كانت النار تحرق البلد والقتلى يتناثرون على امتداد مساحته ومن كل الطوائف فضلا عن الخسائر المادية الثقيلة التي تكبدها الجميع.

مئة الف قتيل على الأقل لم تقنع ارباب الطبقة السياسية بضرورة اصلاح النظام فجاء اتفاق الطائف اللبناني ليعيد انتاج النظام القديم بل يرسخ الطائفية في المؤسسات في نصوص مكتوبة. واستمر الوضع على ما هو عليه الى انسحاب السوريين عام ٢٠٠٥ لتظهر صورة " الدولة - القبيلة " في " أبهى " حلها.

اعتاد اللبنانيون على ناظم لإيقاع خلافاتهم. افتقدوا مع انسحاب السوري ذلك الراعي لتكشف الساحة على رعيان وقطعان لا يمكن لأحد الامسك بها.

كان اللبنانيون على ما يبدو بحاجة الى هزة كبيرة مثل تلك التي حدثت في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ٢٠١٩ ليستيقظوا على نظام التكافل السياسي والاقتصادي الذي ما

تكافل يوما الا لحماية مصالحه.

لكن بعد مرور أكثر من سنتين على ذلك الحراك لم يتغير شيء. اموال المودعين الذين سرقت المنظومة المصرفية - السياسية جزءا منهما واحتجزت جزءا آخر لم تتم حتى الآن حمايتها بأي تشريع في البرلمان الغائب تماما عن هموم الناس وهو الذي يضم تحت قبته كل تلك الأحزاب التي تدعي اختلافا فيما بينها. وكذا الأمر في ما يتصل بانتهاء سعر صرف الليرة بحيث ذابت رواتب الناس بنسبة ٩٩ في المئة ولا يكفي راتب متوسط حتى لفاتورة الكهرباء فقط.

وفي ظل هذه الأوضاع ارتفعت نسبة الفقر في لبنان الى اكثر من سبعين في المئة. والموظف لم يعد يذهب الى عمله إلا يوما في الأسبوع بسبب غلاء البنزين الذي ارتفع سعره ١٥ مرة.

انهار البلد وتحللت الدولة فيما المنظومة السياسية تمنع في غيها قتلا في لقمة العيش الكريم للمواطن المسكين. تبخر جنى العمر وتعبه ولم يعد الراتب مهما كان عاليا يكفي لكسرة الخبز.

ماذا فعلت المنظومة السياسية-الدينية-المالية؟ بكل راحة قلم نقول انها هي التي قتلت المواطن ولم تحم ملكه ومن بعد ذلك يتصارعون على من يكسب الانتخابات التي لن تنتج سوى المنظومة نفسها.

واذا دخلنا أكثر نجد ان الأزمة اللبنانية تتعدى المنظومة لتصل الى منظومة الاحتكارات المالية والشركات.

فقد أكدت التطورات في الأشهر الأخيرة ان منظومة الاحتكارات هي أقوى من الجميع سواء على صعيد الوقود او الدواء او المواد الغذائية. وما يشد عضدها ان المنظومة السياسية من كل الأطراف تحمي هذه الشركات الاحتكارية التي تحكمت بالمواطن وأذاقته الأمرين. وفي جميع المحطات لم يجد المواطن أحدا من المسؤولين الى جانبه.

تكاملت قوى المنظومة السياسية والمالية والأمنية والقضائية. وبعد ذلك تتصارع هذه القوى على صوت الناخب حتى في المغتربات أملا في نائب بالزائد هنا او هناك. وهم لن يغيروا شيئا في المعادلة. وهم لو سئلوا ماذا فعلتم للمواطن المسكين سوى الفقر والتسول وتبخر جنى العمر ماذا عساهم يجيبون؟

قدر لبنان ان يكون بلد التسويات والاحتكارات والنهب الرسمي والمنظم. وعندما يختفي مثل هذا النظام والمنظومة ينتهي دور لبنان والغاية من انشائه.

**رئيس التحرير**